في اجتماعها الحادي والأربعين:

الجمعية العمومية للبنك اليمني للانشاء والتعمير تقر البيانات المالية للعام ٢٠٠٣م وتقرير الانجاز السنوي

التأكيد على أهمية التنسيق بين الحكومة والبنوك التجارية لمواجهة التحديات والدفع بالاستثمار لخدمة الاقتصاد الوطني

كتب/ احمد الطيار

أقرت الجمعية العمومية لمساهمي البنك اليمني للانشاء والتعمير في اجتماعها الحادي والاربعين امس التقرير السنوي لمجلس ادارة البنك والبيانات المالية الموقعة للسنة الماضية ٢٠٠٣م واستعرضت الإنجازات والمستجدات المحققة خلال ذلك العام.

وفي كلمته الى الجمعية العمومية اشار الاخ عبدالله سالم الجفري رئيس مجلس الادارة الى ان الانجازات التي يحققها البنك اليمني تأتي انعكاسا واضحا للجهود المكثفة والمضنية التي تبذلها الحكومة تنفيذا لتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القاضية بتعزيز سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي والاداري والتنمية الاجتماعية والارتقاء وتطوير اداء الجهات المتعاملة مع المستثمرين.

واضاف ان تلك الجهود قد اثمرت استقراراً ماليا ونقديا شهدته بلادنا في الوقت الحالي وسيؤدي وبلاشك الى تحفيز الاستثمار والتنمية وهو مايتجه اليه البنك حاليا خلال الفترة القادمة.

مشيرا إلى ان البنك اليمني للانشاء والتعمير قد أخذ دوره في خدمة الاقتصاد الوطني منذ انشائه في الستينات ويواصل الآن هذا الدور من خلال تمويل العجز بادوات غير تضخمية وفي انجاح سياسة السقوف الائتمانية التي استهدفت ترشيد الطلب المحلي على الائتمان.

واظهر التقرير المالي ان البنك اليمني للانشاء والتعمير حقق نموا في اجمالي الموجودات بنسبة ١٩,٦٧٪ خلال العام ٢٠٠٣م حيث ارتفع مجموع الميزانية الى اكثر من ٤٧,٥٠٤ مليار ريال مقابل مبلغ ٣٩,٧٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٢م وبزيادة قدرها ٧,٨١ مليار ريال كما ارتفع اجمالي ودائع الجمهور الى اكثر من ٤٢,٩ مليار مقابل ٣٥,٩ مليار ريال بزيادة قدرها ٦,٥ مليار ريال ووصلت نسبة ودائع الجمهور الى إجمالي الموجودات ٨٩٪.

كما حقق البنك نموا اجماليا في حقوق الملكية بلغت ٨٠٥ ملايين ريال.

من جانبه اكد الاخ صالح شعبان وكيل وزارة المالية ممثل الاخ نائب رئيس الوزراء وزير المالية في الاجتماع العمومي لمساهمي البنك ان الحكومة تولي البنك اليمني للانشاء والتعمير اهتماما كبيرا لما له من دور ريادي في خدمة الاقتصاد الوطني سابقا وحاليا منوها الى أن الحكومة تؤيد الاتجاه الذي يمكن ان يضطلع به البنك في عمليات الاستثمار والدخول في المشاريع الصناعية لخلق فرص عمل جديدة لخدمة المواطن اليمني في شتى المجالات.

وشدد الاخ صالح شعبان على اهمية التنسيق بين الحكومة والبنوك التجارية في اليمن لقيام شراكة حقيقية للبناء والتحديث ومواجهة التحديات وبما يمكنها من طرح الصعوبات والمشاكل التي تعتري طريق النمو الاقتصادي في اليمن خاصة وان بلادنا تنتهج نظام السوق الحر ما يستدعي ان يكون هناك تنافس قوي يجب على الجميع الالتزام به.

الى ذلك اكد الاخ حسين فضل محمد مدير عام البنك في تصريح لـ«الثورة» ان البنك اليمني للانشاء والتعمير والذي هو عبارة عن شركة مساهمة تمتلك الحكومة ٥١٪ من الاسهم فيما الباقي للاخوة المساهمين يعمل في الوقت الحالي على اعداد خطط جديدة للاستثمار في عدة مجالات رئيسية في بلادنا تقود الى نهضة الاقتصاد الوطني وسيعمل البنك خلال هذا العام ٢٠٠٤ على بلورة هذه الخطط وترجمتها على ارض الواقع.

وفي ختام الاجتماع تم اخلاء طرف رئيس واعضاء مجلس الادارة عن كل مايتعلق بادرتهم عن السنة الماضية ٢٠٠٣م والموافقة على توزيع الارباح بحسب اقتراح مجلس الادارة وابراء ذمة مدققي الحسابات عن السنة المذكورة كما اعيد انتخاب الاخوين حسين السفاري وتوفيق محمد سيف ثابت اعضاء في مجلس الادارة.

تصوير محمد حويس

رأي اقتصادي

مستقبل إعادة التأمين

□ يبرز الدور المهم للتأمين وإعادة التأمين بعد أحداث (سبتمبر ٢٠٠١م) في ما حققه ويحققه من ضمانات لرأس المال واستمراره في أداء دوره البارز في الاقتصاد الوطني والقومي كلما توافر له ضمان التعويض ضد الهلاك والكوارث، الأمر الذي يعزز أحكام التأمين بالمفهوم الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية توزيع المخاطر والخسائر الناجمة عنها، فالقاسم المشترك الذي جمع بين أسواق التأمين في بلادنا وبلدان العالم العربي والأجنبي كلها تتمثل، بصورة واضحة وجلية، في البصمات التي تركتها أحداث (سبتمبر) وما سبقها وما لحقها من أحداث إرهابية في بلدان شتى وفي أنحاء المعمورة، ومنها وطننا، على قطاع التأمين وبنسبة واحدة تقريباً، فالخسائر الضخمة التي تكبدتها شركات التأمين الوطنية والعربية والعالمية نتيجة الأحداث نفسها وأضرارها على المنشآت واقتصاديات البلدان المختلفة والتي أثرت عليها سلباً، وبصورة مباشرة، وعلى البشر والطائرات والسفن، قادت إلى ارتفاع أسعار التأمينات المختلفة، وبالنظر إلى ضعف القدرات الاحتفاظية لدى شركات التأمين عموماً واضطرارها إلى زيادة هامش الإعادة، وقد واجهت هذه الشركات العديد من المصاعب، منها تجديد اتفاقات الإعادة وفرض شروط أقسى وأسعار أعلى مما اضطر شركات التأمين المباشر إلى زيادة أسعار البوالص على المؤمنين في وقت تواجه الأسواق اليمنية والعربية ظروفاً اقتصادية قاسية وغير ملائمة وذات تأثير على القدرات الشرائية، وبالتالي على الإنفاق التأميني، وفي الوقت نفسه تعمل الشركات في السوق إلى حد حرب أسعار.

أحمد اسماعيل البواب

وتشير تقارير الأسواق إلى أن الشروط الجديدة لإعادة التأمين تسببت في ارتفاع الأسعار بنسبة تتراوح بين (٢٠٪) و(٤٠٪)، وقد اضطرت الشركات في بعض البلدان إلى امتصاص قسم من هذه الزيادة وعدم تحميلها كلياً لزبائنها، ومن شأن هذه التطورات والمرتقب أن تستمر لدورة تأمينية كاملة، وأن تؤثر على ربحية هذه الشركات، وبالتالي على قدرتها في التوسع وتطوير منتجاتها وخدماتها، فضلاً عن تعزيز قدراتها المالية.

ولقد أثبتت التطورات الأخيرة مدى الحاجة إلى إيجاد تكتل تأميني لشركاتنا الوطنية والعربية، من شأنه أن يكسب الشركات قوة تفاوضية أكبر مع شركات الإعادة الأجنبية، وبالتالي يزيد من قدراتها الاحتفاظية.

صحيح أن ثمة محاذير من سياسة الاحتفاظ الكامل، نظراً لمخاطره الكبيرة في حال حصول كوارث، لكن الصحيح - أيضاً - هو ألاّ تتحول شركات التأمين إلى شركات وساطة، فتعمل على أساس الربح الناتج من فرق العمولات والاحتفاظ المنخفض .. ومن خلال ذلك كله يتضح أن قطاع التأمين في بلادنا وبلدان الوطن العربي يحتاج إلى نقلة نوعية تحوله من مرحلة الوساطة إلى مرحلة الصناعة، وهذا يقتضي خلق وحدات تأمينية قادرة مالياً وبشرياً، ولعل أفضل وأقصر الطرق إلى ذلك هو الاندماج، ومما يتم ملاحظاته وبصورة مؤسفة أن بعض الشركات اليمنية والعربية تتجه نحو إقامة تحالفات شراكة وتعاون مع الشركات الأجنبية، وكما حصل بالفعل في مصر ولبنان والأردن، وكما هو متوقع في دول الخليج .. صحيح أن هذه الشركات تنطوي على إيجابيات لجهة تعزيز الملاءة ونقل الخبرة من دون أن يعني ذلك عدم الاستعانة بالخبرة الأجنبية عند الحاجة.

إن أحداث (سبتمبر) وتداعياتها أصابت قطاع التأمين في الصميم والآثار القائمة والمتوقع استمرارها حتى عام ٢٠٠٥م، وستبقى الشغل الشاغل للقطاع، حيث يؤمل، من خلال ذلك، إنجاز خطوات أساسية باتجاه تقوية القطاع وباتجاه توثيق العلاقات بين الشركات .. والحماية التأمينية المتمثلة بشركات التأمين وإعادة التأمين من جهة أخرى، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويوفر له الحماية من المخاطر التي قد تطرأ.

٥٣٣ مليون ريال ايرادات ترسيم ٢٠٧٧ سيارة في عمران

■،، عمران/سبأ/

بلغ عدد السيارات المرسمة في محافظة عمران منذ بداية عملية الترسيم في الـ١٣ من مارس الماضي ٢٠٧٧ سيارة بمبلغ ٥٣٢ مليوناً و٦٧٢ الفا و ٩٧٨ ريالاً.

وقد اطلع الأخوان طه عبدالله هاجر محافظ المحافظة والدكتور علي الزبيدي رئيس مصلحة الجمارك خلال زيارة إلى لجان الترسيم بالمحافظة على سير عملية الترسيم٠٠ ودعيا مالكي المركبات غير المرسمة إلى استغلال التسهيلات والتخفيضات الممنوحة لهم، وترسيم مركباتهم قبل انتهاء فترة التمديد، وتعرضهم للاجراءآت القانونية الخاصة بالمركبات غير المرسمة.

خلال الربع الأول

٣,٨ مليار ريال صادرات بلادنا عبر منفذ حرض البري

■.. حجة/سبأ..

حققت الصادرات اليمنية عبر منفذ حرض البري خلال الربع الأول من العام الحالي ارتفاعا ملحوظا بقيمة اجمالية بلغت ٣ مليارات و٨٠٦ ملايين و ٩٤٥ الفاً و ٤٧٥ ريالاً بزيادة عن المقابل لنفس الفترة من العام الماضي ٢٠٠٣م مبلغ وقدره خمسمائة وستة عشر مليوناً وتسعمائة وثلاثين ألفاً وستمائة واثني عشر ريالا احتلت صادرات البصل والسمك والموز والمانجو المرتبة الأولى من بين المنتوجات الأخرى ٠

كما ارتفع حجم الايرادات الجمركية إلى سبعمائة وواحد وسبعين مليوناً وخمسمائة وثمانية وثمانين ألفاً ومائتين وثلاثة وعشرين ريالا بزيادة عن الربط بمبلغ سبعة واربعين مليوناً واربعة وسبعين الفاً واربعمائة وثلاثة وسبعين ريالا وبزيادة عن المقابل لنفس الفترة عن العام الماضي بمبلغ مائتين وثلاثة وعشرين مليوناً وستمائة وتسعة وخمسين الفاً وثلاثمائة واثنين واربعين ريالاً ٠

وأوضح الأخ احمد محمد الحاج مدير عام جمرك حرض في تصريح لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ ان اتفاقية التبادل التجاري والفني والاستثماري بين بلادنا والمملكة العربية السعودية قد ساهمت بشكل ايجابي في سهولة انسياب السلع بين البلدين.

منوها إلى ان ارتفاع حجم الايرادات ناتج عن ترسيم السيارات التي كانت محتجزة بجرم الجمرك خلال فترة الترسيم الجمركي الذي يجرى حاليا في عموم محافظات الجمهورية.

تبدأ اليوم بذمار:

حملة ترويجية لخدمة التوفير البريدي للقطاع المدرسي

■،، ذمار/سبأ/

تبدأ اليوم السبت بمحافظة ذمار فعاليات الحملة الترويجية التسويقية لخدمة التوفير البريدي للقطاع المدرسي التي ينفذها مكتب بريد محافظة ذمار وتشمل ٤٠ مدرسة من مدارس مدينة ذمار كمرحلة أولى وتهدف إلى تنمية الوعي الادخاري في أوساط الطلاب والتعريف بالهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي والخدمات التي تقدمها وكذا تسهيل استفادة الطلاب من خدمات التوفير البريدي وحثهم وتشجيعهم على الادخار.

وفي تصريح لوكالة الانباء اليمنية/سبأ/ذكر الأخ محمد محمد اليوسفي مدير مكتب البريد بالمحافظة بأنه تم إعداد نشرات تعريفية وملصقات توعوية واستمارات للطلاب يتم توقيعها من قبل أولياء أمور الطلاب الراغبين في فتح حساب والاشتراك في خدمة التوفير البريدي.

مشيرا إلى أن المكتب أصدر خلال العام الماضي ٢٠٠٣م مايزيد عن ١٨٠٠حوالة بريدية بلغت أكثر من ٦٠مليون ريال كما استقبل أكثر من ٥٠ مليون ريال حوالات واردة وبلغ عدد المشتركين في خدمة التوفير البريدي ما يقارب ١٥٠٠مشترك، منوها بأنه يجري حاليا تنفيذ مشروع المبنى الجديد لمكتب بريد محافظة ذمار بتكلفة قدرها ٣٠مليون ريال ومشروع مبنى البريد بمديرية جهران بتكلفة تقدر بـ ١٨مليون ريال بتمويل من الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي وسيتم تزويدها بالتجهيزات الفنية اللازمة لتسهيل الأنشطة البريدية.

مؤكدا أن تنفيذ هذه المشاريع يأتي لمواكبة التوسع في الخدمات البريدية التي تشهد تطورات كبيرة حيث يقوم مكتب بريد محافظة ذمار بصرف مرتبات التقاعد لمنتسبي وزارتي الدفاع والداخلية والتقاعد المدني لأكثر من ٣٥٠٠ متقاعد يصرف لهم مبلغ ٣٥ مليون ريال شهريا وكذا مرتبات المستفيدين من الرعاية الاجتماعية في عدد من مديريات المحافظة ومرتبات الموظفين في عدد من مكاتب المؤسسات الحكومية ونقل البضائع عبر شبكة من وسائل النقل التابعة للبريد كما ان المكتب يقدم خدمات البريد الممتاز والعادي ويسعى لادخال عدد من الخدمات مثل تسديد فواتير استهلاك الكهرباء والمياه والهاتف.

انتعاش الاقتصاد الياباني يحسن من أوضاع الشركات

■.. طوكيو/رويترز ..

قالت الحكومة اليابانية أمس ان اثار الانتعاش الاقتصادي المطرد تمتد الى مزيد من الشركات لكنها تجنبت رفع تقييمها للاقتصاد استناداً الى مخاوف بشأن الوظائف واسعار العملات.

وقالت الحكومة في تقريرها لشهر ابريل الذي استخدمت فيه لغة اقوى من الشهر السابق مؤكدة مسودة حصلت عليها رويترز امس ان التحسن في ارباح الشركات يتسع نطاقه.

واظهرت البيانات الحديثة ان فوائد إنتعاش الاقتصاد الياباني الذي قادته الصادرات يمتد اثرها الى الطلب المحلي الذي يمثل نحو ٦٠٪ من الاقتصاد.

وفي فبراير زاد الانفاق الاجمالي لكل اسرة بنسبة ٥,٢٪ عن العام السابق حيث زادت النفقات اكثر على السيارات والهاتف المحمول وتناول الطعام خارج المنازل.

واظهر مسح فصلي لبنك اليابان المركزي لمعنويات قطاع الأعمال في أول ابريل تحسناً في الثقة بين الشركات الصغيرة في القطاعات غير التصنيعية وهو مؤشر على ان الانتعاش ينتشر خارج قطاع المصدرين الذين يتمتعون بالطلب القوي من اسواق الصين والأسواق الاخرى التي تنمو بسرعة.

وقال مسؤول بالحكومة انه يتوقع ان تواصل الصادرات النمو رغم ان الحكومة خفضت تقييمها لهذا القطاع بعد ان شهدت مراجعات احصائيات العام الماضي تخفيض التوقعات القوية لشهر يناير.

وقال مسؤول الاحصائيات كينجي يوميتاني للصحفيين الصادرات الى الصين تزداد وفي مقدمتها السيارات والصلب بينما الصادرات الى الولايات المتحدة واوروبا تنمو ايضاً.

وقال في ضوء حالة الاقتصاد العالمي يمكننا ان نتوقع ان يستمر الاتجاه لنمو الصادرات غير انه للشهر الثالث على التوالي امتنعت الحكومة عن رفع تقييمها الاجمالي للاقتصاد.

وقال يوميتاني اننا نحتاج الى سبب ملموس لتحديث تقييمنا بالزيادة واضاف سيكون من الافضل لو ان مستوى العمالة في تزايد وتراجع عدد العاطلين مع انتعاش الاقتصاد.

ويرى خبراء اقتصاد ان انتعاش الوظائف هو المفتاح لتعزيز الطلب المحلي لكن التقدم كان بطيئاً لان الشركات خفضت عدد الوظائف لتخفيض التكاليف مع سعي الباحثين عن وظائف للوفاء بطلبات الشركات التي تقوم بتوظيفهم.

وسلط التقرير الضوء ايضاً على قلق الحكومة بشأن سوق العملة حيث صعد الين الى اعلى مستوى في أربع سنوات عند ١٠٣,٤٠ ين مقابل الدولار في الشهر الماضي.